

بيان رسمي من الجمعية المصرية للأوراق المالية

إكـما: تناشد وزارة المالية بسرعة البت في المقترح المقدم حفاظا على

استقرار السوق

صرح السيد/ أيمن محمد صبري نائب رئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية للاوراق المالية (ECMA) صباح اليوم أن الجمعية بذلت الكثير من البحث والدراسات الدقيقة والمتخصصة وعقدت العديد من الاجتماعات مع وزارة المالية وكافة الجهات المعنية المختصة والمختلفة و مع كافة أطراف السوق حتى تصل لحل أمثل للأزمة التي تسببت فيها فرض ضرائب على البورصة، وأشارت الجمعية أن الاساس في الاسواق الناشئة الراغبة في جذب استثمارات هو الاعفاء التام من كافة أنواع الضرائب على الاوراق المالية خاصة اذا كان الهدف الاساسي للدولة وتوجها هو جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر وإنجاح برنامج الخصخصة للشركات الحكومية والشركات التابعة للقوات المسلحة وذلك بجانب الى كون الانشطة الاقتصادية خاضعة للضرائب على صافي ناتج النشاط تارة بواقع 22,5% وتارة بواقع 10% على التوزيعات النقدية للمساهمين. والجدير بالذكر أن ملخص مقترح الجمعية الاخير المقدم وذلك بعد عدة إجتماعات مع كامل قيادات وزارة المالية خلال العام ونصف الماضيين ومع مجلس إدارة الجمعية وبحضور رئيسها و معالي وزير المالية منذ أكثر من شهرين تتضمن الاتي:-

ضرورة تحديد ووضع قيود وذلك كحد أدنى مع فرض ضرائب الارباح الرأسمالية و التي ترغب الوزارة في تطبيقها تماشيا مع إتجاه الدولة وفي هذا الصدد ترى الجمعية مايلى وهو ملخص ما تم عرضه:-

1- ضرورة إعفاء الاجانب بالكامل من ضرائب الارباح الرأسمالية لتجنب المشاكل المرتبطة بذلك.

2- أن يتم تطبيقها على المصريين والمقيمين بداية من 1مايو 2023

بعد صدور قرار نهائى بمد الاعفاء من المجلس الأعلى للإستثمار

أى ان اول سداد لأى استحقاق يكون بعد عام كامل من ذلك التاريخ

فى أبريل 2024 شريطة ان يكون احتساب تكلفة مكونات المحفظة الكلية

على أساس الاعلى بين سعر الإقتناء التاريخي او سعر الإقفال يوم تطبيق القانون وشريطة أن لا يتم فتح أي ملفات ضريبية طرف مصلحة الضرائب للمتعاملين وأن تكون جهة التحصيل المباشر والتوريد هي شركة مصر للمقاصة دون غيرها.

3- أن يتم إعفاء المصريين بالكامل من ضريبة الدمغة علماً بأن إجمالي الحصيلة خلال عام 2019 المحصلة من تعاملات المصريين لم تتجاوز 270 مليون طبقاً للبيان الرسمي الصادر لنا من شركة مصر المقاصة والمقدم لمعالي الوزير.

4- أن يتم خضوع الاجانب لضريبة الدمغة بواقع 1% بدلاً من 1.5% فقط لكون طبيعة تعاملات الاجانب ذوي طبيعة إقتناء طويلة الاجل بخلاف المصريين الذين يتعاملون بشكل يومي ودوري.

5- أن يتم إعفاء بالكامل طبيعة العمليات الفورية على الاسهم) - Same (Intraday Transactions) ومثلتها من ضريبة الدمغة لغير المصريين أيضاً لتنشيط حجم التعامل وزيادة عمق السوق.

6- تطبيق ضريبة التوزيعات مقطوعة بواقع 5% لمساهمي الشركات المقيدة في البورصة بغض النظر عن نسبة ملكيتهم وذلك كميزة لمساهمي الشركات المقيدة بدلاً من منح تلك الميزة لأي مساهم يمتلك أكثر من 25% من أسهم أي شركة سواء كانت مقيدة او غير مقيدة.

وذلك بالإضافة الى جانب آخر من المقترحات الاضافية الاخرى التي تم إقترحها لتنشيط السوق والتي تضمنها المقترح المقدم وبياناها كالاتي:

- طرح برنامج تحفيزي للقطاع الخاص بغرض التحفيز على قيد اسهم الشركات الخاصة بالبورصة وذلك بمنحها 50% خفصاً ضريبياً لمدة 7سنوات وذلك شريطة طرح 33% او أكثر من الاسهم في أكتتاب فعلي معتمد وذلك بغرض توسيع نطاق أعمالها وزيادة رؤوس أموال تلك الشركات على أن يهدف ذلك البرنامج الى مضاعفة حجم التداولات ورأس المال السوقي الكلي مما يترتب عليه زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي على أدوات الاسهم المصرية وقد يكون من الممكن ان يقتصر ذلك على الشركات الصناعية والتكنولوجية وأي قطاعات محدودة اخرى فقط على سبيل المثال.

مع ضرورة معالجة التشوهات في المادة 53 من قانون الضرائب لتجنب احتمالية فرض ضرائب على عمليات إعادة التقييم و الهيكلة التي تتم عادة تحضيريا قبل الطرح العام وذلك في حال خلق شركة قابضة وإتمام عمليات نقل ملكية الشركات التابعة غير المقيدة والتي عادة يكون مستحوذ عليها بالقيمة العادلة بغرض طرح كيان واحد (الشركة القابضة) يجمع ويضم كل الشركات التابعة.

- إعفاء السندات والأذون الحكومية وغير الحكومية من ضريبة الدمغة والإرباح الرأسمالية للأجانب والمصريين بالكامل التي تنتج من عمليات المتاجرة على السندات وذلك لكون توزيعات السندات خاضعة لضريبة يتم خصمها من المنبع قبل التوزيع لحامل السند وقت التوزيع وذلك بهدف توسيع نطاق التعامل بالسندات وعدم الاحجام عن تداولها لتجنب الازدواج الضريبي حيث أن كامل الارتفاع في قيمة السند يماثل في الاغلب قيمة التوزيع النقدي (تحت الاستحقاق) الخاضع للضريبة وقت التوزيع وذلك من المنبع.

- إعادة النشاط لصناديق الاستثمار في الاسهم من خلال إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع وثائق الاستثمار لإحتساب ضرائب التوزيعات النقدية الحالية والأرباح الرأسمالية مع تطبيقها على كافة الاستثمارات المملوكة للصندوق لكونه شخصية معنوية مملوكة لحملة الوثائق وبذلك يتم معالجة الازدواج الضريبي المانع لإعادة نشاط صناديق الاستثمار في الاسهم.

- إعطاء دفعه للسوق العقاري و ثروته من خلال السماح بإنشاء صناديق عقارية مقيدة الوثائق من اليوم الاول يكون رأسمالها المبدئي مكون من مبادلة اصول في مقابل تلك الوثائق و يعفى صاحب الاصل من ضريبة الأرباح الرأسمالية و ضريبة التصرفات العقارية عن تلك المعاملة شريطة عدم التصرف في الوثائق لمدة خمس سنوات من تاريخ الإدراج والا سيخضع للضريبة في حدود ما تم التصرف فيه من وثائق خلال فترة الخمس سنوات، و ذلك بهدف زيادة مصادر التمويل للقطاع العقاري من خلال البورصة و توسيع قاعدة الملكية و زياده القيمة السوقية للسوق وتنوعه و إيجاد منتجات ذات عائد دوري مؤمن بعقار للمستثمرين الدوليين و المحليين.

- السماح للشركات المساهمة عند التأسيس مباشرة بإمكانية الطرح وقبل إصدار أي ميزانيات لما في ذلك من سهولة ومرونة عالية وعدم وجود أي إحتياج الى أي تقييمات ابتداءً مما يعطي دفعة قوية للسوق والاستثمار وذلك بالإضافة الى السماح بالقيود في البورصة الشركات التي تحقق خسائر أسوة بالبورصات العالمية.

- تسهيل اجراءات القيد للشركات الافريقية والتسويق بذلك لها لتكون مقيدة بالبورصة المصرية وتسويق البورصة المصرية بأنها بالفعل بوابة سوق المال لأفريقيا مما سيجعل لمصر دورا متماشيا مع اتجاه الدولة في إحتواء أفريقيا ومؤسساتها الكبرى واحتضانها ومما سيعود ذلك بالنفع ايضا على تدفقات النقد الاجنبي على مصر للإستثمار في افريقيا من خلال البورصة المصرية ومما سوف يتسبب ذلك في زيادة حجم الرأسمال السوقي وسيولة السوق وخلق ميزة تنافسية للسوق المصري تزيد من جاذبيته وسوف يسهل ذلك بخلق إندماج في الاعمال بين الشركات المصرية والافريقية.
- تعديل أغراض "صندوق حماية المستثمر" ليكون ضمن أغراضه "تطوير سوق المال" بجانب حماية المستثمر بغرض استخدام فائض الاموال المتراكم عبر سنوات البالغ أكثر من 3 مليار جم في تطوير وتنمية سوق المال ومن أمثلة ذلك على سبيل المثال وليس الحصر دعم المؤتمرات الدولية الدورية لكبار المستثمرين الدوليين لتشجيع الاستثمار في مصر وتسويق مصر على انها بوابة أفريقيا من خلال بورصتها سواء تلك المؤتمرات التي تتم عن طريق جهات الدولة او بنوك الاستثمار المحلية والعالمية المحترفة في عقد تلك المؤتمرات.
- تفعيل القيد بالبورصة الفوري بمجرد الاصدار و التداول لأدون الخزانة والسندات الحكومية من خلال البورصة المصرية أسوه بكافة الاسواق العالمية والبورصة المصرية سابقا وذلك لزيادة أحجام التداول والقيمة السوقية للسوق وعمق السوق وبالتالي زيادة حجم الاموال المخصصة من قبل المستثمرين الاجانب والصناديق المخصصة للأسواق الناشئة.
- حث البنك المركزي على رفع قيود الموافقة على صناديق استثمار الدخل الثابت وادارتها من قبل شركات الادارة المتخصصة.
- طرح المرافق العامة الجديدة التي لايمثل تملكها أي قيمة استراتيجية للدولة وذلك لسهولة تقييم تلك الاصول لحداتها وعلى سبيل المثال وليس الحصر (قطار Monorail- العاصمة الادارية الجديدة- الطرق السريعة ومنافعها-محطات الكهرباء الجديدة) والامثلة متعددة لتوسيع حجم سوق المال من خلال العديد من الاصول المملوكة للدولة التي تتطلب المشاركة العامة في تنميتها او بيعها.

وتشير الجمعية بأن ضعف الطلب على أدوات الاسهم المصرية من الاجانب لا علاقة له في المقام الاول بفرض ضريبة الدمغة من عدمه ولكن تأثيرها السلبي هو على معدل دوران التداول وحجمه وتحركاته التذبذبية الذي يمثل أساس حركة البورصات النشطة ومرونتها ومما يعد العائق والمكبل الاساس لذلك هو ضريبة الدمغة دون غيرها والذي يؤدي الى ظهور السوق بأحجام تداول ضئيلة جداً ومتدنية ولا تتناسب مع حجم الاقتصاد والنتائج القومي للبلاد.

وتؤكد الجمعية بأنها متمسكة بأن المقترح المقدم وعلى الاخص البند الخاص بالضرائب هو وحدة واحدة ويفسد ذلك المقترح إذا تم خلطه بأخر أو محاولة إدخال أي توازنات أو تقسيط الحلول بعدم القطع فيها وتشدد الجمعية أن ظروف الاسواق العالمية والمالية على الاخص بعد الاحداث الاخيرة وبعد عدم إقدام أي مستثمر محلي او دولي على إدارة شركة مصر الجديدة هو إشاره غاية في السلبية بغض النظر عن الاسباب الفعلية وان الامر الان في منتهى الجدية والخطورة ويتطلب توخي الحذر من المسؤولين عند الادلاء بأي تصريحات أو الاقدام على أي خطوات مادية قد تؤدي بسوق المال الى مراحل من فقدان التام للثقة - فلذلك فإن الجمعية تتوجه بالشكر و بالطلب الى وزارة المالية ومجلس الوزراء بضرورة سرعة البت في ذلك الملف وتشدد على إنها هي الجهة الفنية لسوق المال المصري والاشمل والملمة بكافة الاحداث الماضية وملابساته وأن سعي الجمعية هو فقط لإيجاد مقترح تنفيذي لذلك الملف لإعادة السوق الى انتعاشه و الذي ترى الجمعية إن حجم تعاملات السوق المصري لا ينبغي ان يقل عن 6-8 مليار جنية يوميا وأن هذا الانخفاض الحاد لتلك القيمة بسبب تراكمات من القرارات التي أصدرت بعد ثورة يناير 2011 كان مؤداها الوضع الغير مسبوق الذي وصل اليه سوق المال بالرغم من شدة إيجابيات المؤشرات الكلية للإقتصاد المصري والانجازات الفعلية الواقعية.

لذلك رأت الجمعية ضرورة التعليق والتدخل الفوري لخطورة الوضع ولكي يتحمل كل مسنول عواقب أي اتجاه او قرار في ذلك الشأن وفي ذلك التوقيت قد يكون مؤاده لا يحمد عقباه.